تأثير الخدمات اللوجستية فى دول مجلس التعاون الخليجى على التجارة البينية لدول مجلس التعاون

بشار نبيل الملا
طالب دراسات عليا

أ.د/ رياض اسماعيل رياض
أستاذ الإقتصاد الزراعي، جامعة العريش

د. محمود محمد عبد الرازق عنبر
مدرس الاقتصاد، جامعة أسوان

مقدمة:

تزايدت أهمية الخدمات اللوجستية كثيراً في السنوات الأخيرة، بفعل اشتداد المنافسة وتزايد الطلب على خدمات أسرع وأفضل لكي تلبي احتياجات الأسواق العالمية، فالبلدان المتقدمة مثل النامية تستثمر كثيراً في تحسين الخدمات اللوجستية، والمنطقة العربية لاتختلف عنها.

وعلى مر السنين قامت عدة دول عربية بتحسين أدائها اللوجستي وفي مجالات أخرى ذات صله، مثل الربط بالشبكات البحرية العالمية.، وسجلت دول الخليج العربي حضوراً لافتاً في مؤشر دولي للأسواق الناشئة لقياس القدرة التنافسية في الخدمات اللوجستية، إذ جاءت السعودية والإمارات بين أعلى عشر دول في العالم.

واحتلت دول الخليج مراكز متقدمة في التصنيف؛ حيث حصدت الإمارات المركز الثالث، والسعودية السادس، وعمان في المرتبة الـ١٤، والبحرين في الـ١٥، والكويت حلت في المرتبة الـ١٩، بينما من دول جنوب شرقي آسيا؛ احتلت إندونيسيا المركز الرابع، وماليزيا الخامس، وتايلاند التاسع، وفيتنام الحادي عشر نتيجة لأدائها القوي.، وبهذه النتائج، تكون دول الخليج العربي تفوقت على معظم الأسواق الناشئة الأخرى في الإصدار الحادي عشر من مؤشر «أجيليتي» اللوجستي للأسواق الناشئة، الذي يقيس القدرة التنافسية لهذه الأسواق بناء على قوة الخدمات اللوجستية وأساسيات مزاولة الأعمال[١].

وقد حدث تحسن طفيف في نمو اقتصاد مجلس التعاون الخليجي في عامي 2018 م و 2019 م نتيجة التزام دول مجلس التعاون بخفض الإنتاج ضمن اتفاق منظمة أوبك والمنتجين المستقلين لدعم أسعار النفط في الأسواق العالمية، وعليه سيعتمد نمو الاقتصاد في مجلس التعاون بشكل أساسي على القطاعات غير النفطية خلال الفترة القادمة.، وفي المقابل سيشكل إرتفاع أسعار الفائدة وزيادة تكاليف

[١] https://aawsat.com/home/article/

الاقتراض بالنسبة للمسهلكين والشركات، مع إنخفاض مستويات الإستهلاك والاستثمار والنشاط التجاري في إضافة المزيد من الضغوط على الأداء الاقتصادي .

وتوجد صلة جوهرية بين الأداء اللوجستي لدولة ما وإنتاجيتها وقدرتها عىل المنافسة ونموها الاقتصادي المستدام على الصعيدين الوطني والإقليمي، فمفهوم اللوجستيات يرتبط بعناصر التقدم الاقتصادي من خلال قدرتها على تقليل تكاليف الإنتاج عن طريق تخفيض تكاليف النقل والتخزين والتوزيع، وتحسين المنتج المقدم للعميل، وهذا يؤدي إلى تنافسية الصادرات وتخفيض أسعار الواردات؛ ومن ثم تحقيق الهدف الأسمى من إدارة اللوجستيات وهو إرضاء العميل[١].

الكلمات الدالة : الخدمات اللوجستية ، مجلس التعاون الخليجى ، التجارة البينية

مشكلة الدراسة:

هل هناك أثر للخدمات اللوجستية فى دول مجلس التعاون الخليجى على التجارة الخارجية فى أفريقيا ؟

ومن خلال هذه الإشكالية تبرز التساؤلات الفرعية التالية:

–ما مدى تأثير الخدمات اللوجستية فى دول مجلس التعاون الخليجى على التجارة البينية لدول مجلس التعاون؟

وسوف نلقي الضوء في هذا الجزء من الدراسة على أثر تطور الخدمات اللوجستية بدول مجلس التعاون الخليجي على التجارة البينة لدول مجلس التعاون من خلال دراسة مدى تطور التجارة الخارجية الدولية، التجارة البينة لدول مجلس التعاون الخليجي

الهدف البحثي:

١ مني عبد العال سيد، إستكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية)معهد التخطيط القومي، القاهرة، رقم ٢٥٥ ، 2014 ص ٤٦.

استهدف البحث التعرف على أثر الخدمات اللوجستية في دول مجلس التعاون الخليجى على التجارة البينية لدول مجلس التعاون.

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات

اعتمد البحث على اسلوب الاقتصاد الوصفي والقياسي من خلال استخدام تحليل الانحدار البسيط وتقدير معدلات النمو.، كما اعتمد البحث للحصوال على البيانات على المنظمة العالمية للتجارة ، البنك الدولي، وبعض الدراسات والكتب ذات الصلة بموضوع البحث بالإضافة شبكة المعلومات الدولية.

النتائج البحثية

أولاً: دراسة مؤشرات التجارة الخارجية العالمية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من (٢٠٠١– ٢٠١٩):

باستعراض البيانات الواردة بجدول رقم (١) تبين أن إجمالي قيمة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي للعالم تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١٤٣.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ١٠٤٤.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩، بمتوسط بلغ حوالي ٦٥٢.٩ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٩.٢٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٦٣.٩٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٦٤٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة صادرات دول مجلس التعاون كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 5.413 + 0.092\ T_i}$$

$$\mathbf{(29.75)^{**} \quad (5.74)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (32.89)^{**} \qquad R^{-2} = 0.639}$$

كما تبين أن إجمالي قيمة واردات دول مجلس التعاون الخليجي تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٨١.٤٢ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٦٣٧.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٩، بمتوسط بلغ حوالي ٣٦٨.٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة واردات دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١٠.٧٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٨٤.٤٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٨٤٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة واردات دول مجلس التعاون كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 4.669 + 0.107\ T_i}$$
$$\mathbf{(37.82)^{**} \quad (9.91)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (98.18)^{**} \quad R^{-2} = 0.844}$$

جدول رقم (١): مؤشرات التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٩): القيمة بالمليار دولار

السنوات	صادرات	واردات	إجمالي التبادل التجاري	الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات
2001	143.84	81.42	128.43	62.42	176.66
2002	164.96	97.19	159.56	67.77	169.72
2003	212.75	119.99	200.41	92.76	177.30
2004	284.42	151.03	264.95	133.39	188.32
2005	389.57	180.77	332.84	208.80	215.50
2006	476.63	219.22	417.35	257.41	217.42
2007	532.56	287.15	499.03	245.41	185.46
2008	868.69	381.84	825.25	486.85	227.50
2009	699.03	331.38	746.14	367.65	210.94
2010	783.94	372.33	802.07	411.61	210.55
2011	951.42	427.65	886.96	523.77	222.48
2012	998.70	508.00	968.06	490.71	196.60
2013	1015.42	567.25	1044.30	448.17	179.01
2014	972.45	578.18	1040.44	394.27	168.19
2015	708.20	566.90	891.75	141.30	124.93
2016	560.73	469.27	721.33	91.46	119.49
2017	701.50	507.76	862.43	193.74	138.16
2018	895.40	510.65	976.30	384.75	175.35
2019	1044.56	637.91	1286.33	406.65	163.75

متوسط	652.88	368.20	687.05	284.68	179.69

المصدر: Trade statistics for international business development Trade map

واتضح أن إجمالي قيمة التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١٢٨.٤٣ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ١٢٨٦.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٩، بمتوسط بلغ حوالي ٦٨٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١١٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٧٦.٩٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٧٧٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة التبادل التجاري لدول مجلس التعاون كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{\hat{LnY}_i = 5.248 + 0.110\ T_i}$$
$$\mathbf{(32.62)^{**} \quad (7.80)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (60.85)^{**} \qquad R^{-2} = 0.769}$$

كما اتضح أن الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٦٢.٤٢ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٥٢٣.٣ مليار دولار في عام ٢٠١١، بمتوسط بلغ حوالي ٢٨٤.٦٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام للميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠٥٪ بلغ نحو ٦.٢٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٢٣.٤٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٢٣٪ من التغيرات التي تحدث للميزان التجاري لدول مجلس التعاون كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{\hat{LnY}_i = 4.824 + 0.062\ T_i}$$

$$(15.82)^{**} \quad (2.33)^{*}$$
$$F = (5.45)^{*} \qquad R^{-2} = 0.243$$

كما تشير بيانات الجدول أن نسبة تغطية الصادرات للواردات لدول مجلس التعاون الخليجي تراوحت بين جد أدنى بلغ حوالي ١١٩.٥٪ في عام ٢٠١٦، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٢٧.٥٪ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، بمتوسط هندسي بلغ حوالي ١٧٩.٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لنسبة تغطية الصادرات للواردات لدول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الدراسة تبين أنها انخفضت بمعدل انخفاض سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠٥٪ بلغ نحو ١.٦٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٢٣.٠٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٢٣٪ من التغيرات التي تحدث لنسبة تغطية الصادرات للواردات لدول مجلس التعاون كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 5.349 - 0.016\ T_i}$$
$$(66.96)^{**} \quad (-2.25)^{*}$$
$$F = (5.08)^{*} \qquad R^{-2} = 0.230$$

مما سبق يتبين أن الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة يحقق فائض خلال فترة الدراسة على الرغم من انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات لدول مجلس التعاون، وقد يفسر هذا نتيجة نمو صادرات دول مجلس التعاون بمعدل أقل من معدل نمو واردت دول مجلس التعاون خلال نفس الفترة.

١- تطور التجارة الخارجية لدولة السعودية وأهميتها النسبية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من (٢٠٠١- ٢٠١٩):

باستعراض البيانات الواردة بجدول رقم (٢) تبين أن إجمالي قيمة صادرات السعودية تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٦٧.٧ مليار دولار في عام ٢٠٠١، تمثل نحو ٤٧٪ من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون في نفس العام، وحد أقصى بلغ حوالي ٣٨٧.٤ مليار دولار تمثل نحو ٣٨.٨٪ من

إجمالي صادرات دول مجلس التعاون في عام ٢٠١٢، بمتوسط بلغ حوالي ٢٢٩.٧ مليار دولار تمثل نحو ٣٥.١٩٪ من متوسط إجمالي صادرات دول مجلس التعاون خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة صادرات السعودية خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٦.٤٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٤٦.٧٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٤٧٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة صادرات السعودية كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 4.68 + 0.064\ T_i}$$
$$\mathbf{(24.76)^{**} \quad (3.86)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (14.92)^{**} \qquad R^{-2} = 0.467}$$

جدول (٢): مؤشرات التجارة الخارجية لدولة السعودية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٩). القيمة بالمليار دولار

السنوات	صادرات	واردات	إجمالي التبادل التجاري	الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات
2001	67.7	29.2	96.8	38.5	232.1
2002	72.1	30.5	102.6	41.7	236.7
2003	92.8	39.6	132.3	53.2	234.4
2004	125.6	44.9	170.5	80.6	279.3
2005	180.3	57.2	237.5	123.0	315.0
2006	210.8	67.7	278.5	143.1	311.5
2007	232.9	87.8	320.7	145.0	265.2
2008	313.0	112.3	425.3	200.7	278.8
2009	191.8	92.5	284.3	99.4	207.5
2010	250.6	103.6	354.2	147.0	241.8
2011	364.1	128.0	492.1	236.2	284.6
2012	387.4	151.3	538.6	236.1	256.1
2013	375.4	163.0	538.4	212.3	230.3
2014	341.9	168.2	510.2	173.7	203.3
2015	213.4	170.0	383.3	43.4	125.5
2016	178.9	129.8	308.7	49.1	137.8
2017	220.1	126.8	346.8	93.3	173.6
2018	294.5	135.2	429.7	159.3	217.8
2019	251.8	144.3	396.1	107.5	174.5
متوسط	229.73	104.3	334.04	125.43	225.4

المصدر: **Trade statistics for international business development Trade map**

كما تبين أن إجمالي قيمة واردات السعودية تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٢٩.٢ مليار دولار تمثل نحو ٣٥.٨٪ من إجمالي واردات دول مجلس التعاون في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ١٧٠ مليار دولار تمثل نحو ٣٠٪ من إجمالي وادات دول مجلس التعاون في عام ٢٠١٥، بمتوسط بلغ حوالي ١٠٤.٣ مليار دولار تمثل نحو ٢٨.٣٪ من متوسط إجمالي واردات دول مجلس التعاون خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة واردات السعودية خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٩.٢٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٧٩.٤٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٧٩٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة واردات السعودية كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 3.59 + 0.092\ T_i}$$
$$\mathbf{(27.54)^{**} \quad (8.09)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (65.41)^{**} \qquad R^{-2} = 0.794}$$

واتضح أن إجمالي قيمة التبادل التجاري لدولة السعودية تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٩٦.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٥٣٨.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٢، بمتوسط بلغ حوالي ٣٣٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة التبادل التجاري لدولة السعودية عالمياً خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٧.٣٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٥٧.٤٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٥٧٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة التبادل التجاري لدولة السعودية مع العالم كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 4.96 + 0.073\ T_i}$$
$$\mathbf{(29.82)^{**} \quad (5.03)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (25.28)^{**} \qquad R^{-2} = 0.574}$$

كما اتضح أن الميزان التجاري لدولة السعودية تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٣٨.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٣٦.٢ مليار دولار في عام ٢٠١١، بمتوسط بلغ حوالي ١٢٥.٤٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام للميزان التجاري للسعودية تبين عدم معنوية هذا المتغير.

كما تشير بيانات الجدول أن نسبة تغطية الصادرات للواردات للسعودية تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١٢٥.٥٪ في عام ٢٠١٥، وحد أقصى بلغ حوالي ٣١٥٪ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، بمتوسط هندسي بلغ حوالي ٢٢٥.٤ % خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لنسبة تغطية الصادرات للواردات للسعودية خلال فترة الدراسة تبين أنها انخفضت بمعدل انخفاض سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٢.٨٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٣٦.٢٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٣٦٪ من التغيرات التي تحدث لنسبة تغطية الصادرات للواردات للسعودية كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 5.702 - 0.028\ T_i}$$
$$\mathbf{(59.07)^{**} \quad (-3.35)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (11.21)^{*} \qquad R^{-2} = 0.362}$$

مما سبق يتبين أن الميزان التجاري للسعودية يحقق فائض خلال فترة الدراسة على الرغم من انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات لدول مجلس التعاون نظراً لزيادة صادراتها بمعدل نمو أقل من معدل نمو وارداتها خلال نفس الفترة.

٢- تطور التجارة الخارجية لدولة الإمارات وأهميتها النسبية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من (٢٠٠١- ٢٠١٩):

باستعراض البيانات الواردة بجدول رقم (٣) تبين أن إجمالي قيمة صادرات الإمارات تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٣٢.٧ مليار دولار تمثل نحو ٢٢.٧٪ من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٣٨٩.٤ مليار دولار ٣٥.٥٪ من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون في عام ٢٠١٩، بمتوسط بلغ حوالي ٢٤٤.٩ مليار دولار تمثل نحو ٣٧.٥٪ من متوسط إجمالي صادرات دول مجلس التعاون خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة صادرات دولة الإمارات خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١١.٦٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٧٠.٨٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٧١٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة صادرات الإمارات كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 4.134 + 0.116\ T_i}$$
$$\mathbf{(20.94)^{**} \quad (6.69)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (44.74)^{**} \qquad R^{-2} = 0.708}$$

كما تبين أن إجمالي قيمة واردات الإمارات تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٣٠.٥ مليار دولار تمثل نحو ٣٧.٥٪ من إجمالي واردات دول مجلس التعاون في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٩٨.٦ مليار دولار تمثل نحو ٥١.٦٪ من إجمالي واردات دول مجلس التعاون في عام ٢٠١٤، بمتوسط بلغ حوالي ١٨١.٩ مليار دولار تمثل نحو ٤٩.٤٪ من متوسط إجمالي واردات دول مجلس التعاون خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة واردات الإمارات خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١١.٩٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٨٣.٨٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٨٤٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة واردات الإمارات كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 3.810 + 0.119\ T_i}$$

$$(27.15)^{**} \quad (9.69)^{**}$$
$$F = (93.84)^{**} \qquad R^{-2} = 0.838$$

واتضح أن إجمالي قيمة التبادل التجاري للإمارات تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٦٣.٢ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٦٥٧.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٩، بمتوسط بلغ حوالي ٤٢٦.٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة التبادل التجاري للإمارات خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١١.٧٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٧٧.٣٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٧٧٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة التبادل التجاري للإمارات كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 4.684 + 0.117\ T_i}$$
$$(27.64)^{**} \quad (7.89)^{**}$$
$$F = (62.29)^{**} \qquad R^{-2} = 0.773$$

كما اتضح أن الميزان التجاري للإمارات تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.١ مليار دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٠٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، بمتوسط بلغ حوالي ٦٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام للميزان التجاري للإمارات خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠٥٪ بلغ نحو ٩.٩٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ١٩.٢٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ١٩٪ فقط من التغيرات التي تحدث للميزان التجاري للإمارات كما يتضح من المعادلة التالية:

جدول رقم (٣): مؤشرات التجارة الخارجية لدولة الإمارت خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٩):

القيمة بالمليار دولار

السنوات	صادرات	واردات	إجمالي التبادل التجاري	الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات
2001	32.7	30.5	63.2	2.1	107.0
2002	52.2	42.7	94.8	9.5	122.3
2003	67.1	52.1	119.2	15.1	128.9
2004	90.6	72.1	162.7	18.6	125.8
2005	115.5	80.8	196.3	34.6	142.9
2006	142.5	97.9	240.4	44.6	145.6
2007	156.6	127.0	283.6	29.6	123.3
2008	350.1	175.5	525.6	174.6	199.5
2009	371.2	164.3	535.5	207.0	226.0
2010	343.0	187.0	530.0	156.0	183.4
2011	300.5	210.9	511.4	89.5	142.4
2012	295.0	261.0	556.1	34.0	113.0
2013	313.5	295.0	608.5	18.6	106.3
2014	321.0	298.6	619.6	22.4	107.5
2015	315.9	287.0	603.0	28.9	110.1
2016	295.0	270.8	565.8	24.3	109.0
2017	313.6	273.7	587.3	39.8	114.6
2018	387.9	261.5	649.4	126.4	148.3
2019	389.4	267.9	657.3	121.4	145.3
متوسط	244.92	181.9	426.83	63.01	133.6

المصدر: Trade statistics for international business development Trade map

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 2.633 + 0.099\ T_i}$$
$$\mathbf{(5.36)^{**}\quad (2.30)^{*}}$$
$$\mathbf{F = (5.29)^{*}\qquad R^{-2} = 0.192}$$

كما تشير بيانات الجدول أن نسبة تغطية الصادرات للواردات للإمارات تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١٠٦.٣٪ في عام ٢٠١٣، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٢٦٪ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، بمتوسط هندسي بلغ حوالي ١٣٣.٦٪ خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لنسبة تغطية الصادرات للواردات للإمارات خلال فترة الدراسة تبين عدم معنوية هذا المتغير.

مما سبق يتبين أن الميزان التجاري للإمارات يحقق فائض خلال فترة الدراسة علماً بأن صادراتها تزداد بمعدل نمو يقترب كثيراً من معدل نمو وارداتها خلال نفس الفترة.

٣- تطور التجارة الخارجية لدولة الكويت وأهميتها النسبية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من (٢٠٠١- ٢٠١٩):

باستعراض البيانات الواردة بجدول رقم (٤) تبين أن إجمالي قيمة صادرات الكويت تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١٥.٤ مليار دولار تمثل نحو ٩.٣٤٪ من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون في عام ٢٠٠٢، وحد أقصى بلغ حوالي ١١٤.٥ مليار دولار تمثل نحو ١١.٤٧٪ من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون في عام ٢٠١٢، بمتوسط بلغ حوالي ٦١.٣٧ مليار دولار تمثل نحو ٩.٤٪ من متوسط إجمالي صادرات دول مجلس التعاون خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة صادرات الكويت خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٧.٣٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٤١.٤٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٤١٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة صادرات الكويت كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 3.233 + 0.073\ T_i}$$
$$\mathbf{(14.39)^{**} \quad (3.71)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (13.74)^{**} \qquad R^{-2} = 0.414}$$

جدول (٤): مؤشرات التجارة الخارجية لدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٩). القيمة بالمليار دولار

السنوات	صادرات	واردات	إجمالي التبادل التجاري	الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات
2001	16.2	7.9	24.0	8.3	205.4
2002	15.4	9.0	24.4	6.4	171.0
2003	20.6	11.0	31.6	9.6	187.8
2004	28.6	12.6	41.3	16.0	226.8
2005	39.1	14.4	53.5	24.8	272.7
2006	56.0	17.2	73.2	38.8	324.9
2007	62.7	21.4	84.1	41.3	293.5
2008	87.5	24.8	112.3	62.6	352.1
2009	52.0	19.9	71.9	32.1	261.0
2010	62.7	22.7	85.4	40.0	276.3
2011	102.7	25.1	127.8	77.6	408.5
2012	114.5	27.3	141.8	87.3	420.1
2013	114.1	29.3	143.4	84.8	389.5
2014	101.1	31.5	132.6	69.6	321.2

2015	55.2	31.9	87.1	23.3	172.9
2016	46.2	30.8	77.1	15.4	150.0
2017	55.0	33.6	88.6	21.4	163.8
2018	71.9	35.9	107.8	36.1	200.6
2019	64.5	33.5	98.0	31.0	192.3
متوسط	61.37	23.1	84.52	38.23	249.4

المصدر: Trade statistics for international business development Trade map

كما تبين أن إجمالي قيمة واردات الكويت تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٧.٩ مليار دولار تمثل نحو ٩.٦٦٪ من إجمالي واردات دول مجلس التعاون في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٣٥.٩ مليار دولار تمثل نحو ٧.٠٢٪ من إجمالي واردات دول مجلس التعاون في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ حوالي ٢٣.١ مليار دولار تمثل نحو ٩.٢٩٪ من متوسط إجمالي واردات دول مجلس التعاون خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة واردات الكويت خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٧.٩٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٨٨.٣٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٨٨٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة واردات الكويت كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 2.260 + 0.079\ T_i}$$
$$\mathbf{(29.39)^{**} \quad (11.71)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (137.15)^{**} \qquad R^{-2} = 0.883}$$

واتضح أن إجمالي قيمة التبادل التجاري للكويت تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 24 مليار دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ١٤٣.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٣، بمتوسط بلغ حوالي ٨٤.٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة التبادل التجاري للكويت خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٧.٥٪ خلال

نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٥٤.٧٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٥٥٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة التبادل التجاري للكويت كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 3.558 + 0.075\ T_i}$$
$$\mathbf{(32.62)^{**} \quad (7.80)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (22.74)^{**} \qquad R^{-2} = 0.547}$$

كما اتضح أن الميزان التجاري للكويت تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٦.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، وحد أقصى بلغ حوالي ٨٧.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٢، بمتوسط بلغ حوالي ٣٨.٢٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام للميزان التجاري للكويت خلال فترة الدراسة تبين عدم ثبوت معنوية هذا المتغير.

كما تشير بيانات الجدول أن نسبة تغطية الصادرات للواردات لدولة الكويت تراوحت بين جد أدنى بلغ حوالي ١٥٠٪ في عام ٢٠١٦، وحد أقصى بلغ حوالي ٤٢٠.١٪ مليار دولار في عام ٢٠١٢، بمتوسط هندسي بلغ حوالي ٢٤٩.٤٪ خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لنسبة تغطية الصادرات للواردات لدولة الكويت خلال فترة الدراسة تبين عدم ثبوت معنوية هذا المتغير.

مما سبق يتبين أن الميزان التجاري للكويت يحقق فائض خلال فترة الدراسة مع ملاحظة معدل نمو صادراتها يقترب كثيراً من معدل نمو وارداتها خلال نفس الفترة.

٤- تطور التجارة الخارجية لدولة البحرين وأهميتها النسبية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من (٢٠٠١- ٢٠١٩):

باستعراض البيانات الواردة بجدول رقم (٥) تبين أن إجمالي قيمة صادرات البحرين تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٥.٦ مليار دولار تمثل نحو ٣.٨٦٪ من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون في

عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٣.٧ مليار دولار تمثل نحو ٢.٤٤٪ من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون في عام ٢٠١٤، بمتوسط بلغ حوالي ٦١.٣٧ مليار دولار تمثل نحو ١.٩٩٪ من متوسط إجمالي صادرات دول مجلس التعاون خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة صادرات البحرين خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٥.١٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٤٢٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٤٢٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة صادرات البحرين كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 1.973 + 0.051\ T_i}$$
$$\mathbf{(12.71)^{**} \quad (3.75)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (14.03)^{**} \qquad R^{-2} = 0.420}$$

كما تبين أن إجمالي قيمة واردات البحرين تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٤.٣ مليار دولار تمثل نحو ٣.٨٦٪ من إجمالي واردات دول مجلس التعاون في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٠.٦ مليار دولار تمثل نحو ٤.٠٣٪ من إجمالي واردات دول مجلس التعاون في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ حوالي ١٣.٥ مليار دولار تمثل نحو ٣.٦٦٪ من إجمالي واردات دول مجلس التعاون خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة واردات البحرين خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٦.٨٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٦٦.٦٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٦٧٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة واردات البحرين كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 1.786 + 0.068\ T_i}$$
$$\mathbf{(13.60)^{**} \quad (6.24)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (38.93)^{**} \qquad R^{-2} = 0.666}$$

واتضح أن إجمالي قيمة التبادل التجاري للبحربن تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 9.8 مليار دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٤٣.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٤، بمتوسط بلغ حوالي ٢٦.٤٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة التبادل التجاري للبحرين خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٤.٧٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٣٣.٧٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٣٤٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة التبادل التجاري للبحرين كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 2.664 + 0.047\ T_i}$$
$$\mathbf{(15.34)^{**} \quad (3.27)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (10.68)^{**} \qquad R^{-2} = 0.337}$$

كما اتضح أن الميزان التجاري للبحرين تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي (6.2−) مليار دولار في عام ٢٠١٨، وحد أقصى بلغ حوالي ٤.٩ مليار دولار في عام ٢٠١١، بمتوسط بلغ حوالي (0.48−) مليار دولار خلال فترة الدراسة.

جدول (٥): مؤشرات التجارة الخارجية لدولة البحرين خلال الفترة (٢٠٠١–٢٠١٩). القيمة بالمليار دولار

السنوات	صادرات	واردات	إجمالي التبادل التجاري	الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات
2001	5.6	4.3	9.8	1.3	129.2
2002	5.8	5.0	10.8	0.8	115.6
2003	6.6	5.7	12.3	1.0	117.2
2004	7.5	6.6	14.1	0.9	114.2
2005	10.2	9.3	19.6	0.9	109.6
2006	11.7	9.0	20.6	2.7	130.2
2007	13.7	11.5	25.2	2.1	118.7
2008	13.1	18.4	31.5	-5.3	71.0
2009	8.4	12.0	20.4	-3.6	69.9
2010	16.1	16.0	32.1	0.1	100.4
2011	22.6	17.6	40.2	4.9	127.9
2012	16.6	14.2	30.9	2.4	116.6
2013	20.0	18.6	38.7	1.4	107.6

118.3	3.7	43.8	20.1	23.7	2014
84.4	-2.6	30.2	16.4	13.8	2015
71.7	-4.2	25.3	14.7	10.6	2016
71.8	-4.9	29.9	17.4	12.5	2017
69.7	-6.2	34.9	20.6	14.3	2018
76.2	-4.4	32.8	18.6	14.2	2019
98.4	-0.48	26.47	13.5	13.00	متوسط

المصدر: Trade statistics for international business development Trade map

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام للميزان التجاري للبحرين خلال فترة الدراسة تبين عدم ثبوت معنوية هذا المتغير.

كما تشير بيانات الجدول أن نسبة تغطية الصادرات للواردات لدولة البحرين تراوحت بين جد أدنى بلغ حوالي ٦٩.٧٪ في عام ٢٠١٨، وحد أقصى بلغ حوالي ١٣٠.٢٪ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، بمتوسط هندسي بلغ حوالي ٩٨.٤ % خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لنسبة تغطية الصادرات للواردات لدولة البحرين خلال فترة الدراسة تبين أنها انخفضت بمعدل انخفاض سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٢.٧٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٣٦.٢٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٣٦٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة التبادل التجاري للبحرين كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 2.664 - 0.027\ T_i}$$
$$\mathbf{(52.77)^{**} \quad (-3.35)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (11.2)^{**} \qquad R^{-2} = 0.362}$$

مما سبق يتبين أن الميزان التجاري للبحرين حقق فائضاً في بعض السنوات، وحقق عجزاً في أغلب السنوات موضع الدراسة نتيجة انخفاض قيمة صادراتها عن قيمة وارداتها في تلك السنوات.

٥- تطور التجارة الخارجية لدولة قطر وأهميتها النسبية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من (٢٠٠١- ٢٠١٩):

باستعراض البيانات الواردة بجدول رقم (٦) تبين أن إجمالي قيمة صادرات قطر تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٨.٢ مليار دولار تمثل نحو ٧.٤٤٪ من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون في عام ٢٠٠٢، وحد أقصى بلغ حوالي ١٣٥.٩ مليار دولار تمثل نحو ١٣.٣٨٪ من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون في عام ٢٠١٣، بمتوسط بلغ حوالي ٦٤.٦٨ مليار دولار تمثل نحو ٩.٩١٪ من متوسط إجمالي صادرات دول مجلس التعاون خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة صادرات قطر خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١٢.٨٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٦٥.١٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٦٥٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة صادرات قطر كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 2.607 + 0.128\ T_i}$$
$$\mathbf{(10.53)^{**} \quad (5.88)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (34.57)^{**} \qquad R^{-2} = 0.651}$$

جدول (٦): مؤشرات التجارة الخارجية لدولة قطر خلال الفترة (٢٠٠١–٢٠١٩). القيمة بالمليار دولار

السنوات	صادرات	واردات	إجمالي التبادل التجاري	الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات
2001	10.7	3.8	14.5	6.9	284.9
2002	8.2	4.1	12.3	4.2	203.1
2003	12.4	4.9	17.3	7.5	252.8
2004	18.7	6.0	24.7	12.7	311.2
2005	24.8	10.1	34.8	14.7	246.1
2006	34.1	16.4	50.5	17.6	207.1
2007	42.0	23.4	65.4	18.6	179.3
2008	67.3	27.9	95.2	39.4	241.2
2009	48.0	24.9	72.9	23.1	192.6
2010	75.0	23.2	98.2	51.7	322.6
2011	112.4	22.3	134.8	90.1	503.5
2012	133.0	26.1	159.1	106.9	509.9
2013	135.9	27.0	162.9	108.8	502.5
2014	131.4	30.5	161.9	100.9	431.2
2015	78.0	32.6	110.6	45.4	239.1
2016	72.7	31.3	104.0	41.5	232.7
2017	67.5	29.9	97.4	37.6	225.8

2018	83.9	31.7	115.6	52.2	264.7
2019	72.9	29.2	102.1	43.8	250.0
متوسط	64.68	21.3	86.01	43.35	278.8

المصدر: Trade statistics for international business development Trade map

كما تبين أن إجمالي قيمة واردات قطر تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٣.٨ مليار دولار تمثل نحو ٤.٦٢٪ من إجمالي واردات دول مجلس التعاون في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٣٢.٦ مليار دولار تمثل نحو ٥.٧٥٪ من إجمالي واردات دول مجلس التعاون في عام ٢٠١٥، بمتوسط بلغ حوالي ٢١.٣ مليار دولار تمثل نحو ٥.٧٩٪ من متوسط إجمالي واردات دول مجلس التعاون خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة واردات قطر خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١١.٥٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٧١.٨٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٧٢٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة واردات قطر كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 1.704 + 0.115\ T_i}$$
$$\mathbf{(29.39)^{**} \quad (6.84)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (46.81)^{**} \qquad R^{-2} = 0.718}$$

واتضح أن إجمالي قيمة التبادل التجاري لقطر تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 12.3 مليار دولار في عام ٢٠٠٢، وحد أقصى بلغ حوالي ١٦٢.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٣، بمتوسط بلغ حوالي ٨٦.٠١ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة التبادل التجاري لقطر خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١٢.٥٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٦٨٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٦٨٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة التبادل التجاري لقطر كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 2.953 + 0.125\ T_i}$$
$$\mathbf{(13.0)^{**} \quad (6.26)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (39.16)^{**} \qquad R^{-2} = 0.680}$$

كما اتضح أن الميزان التجاري لقطر تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٤.٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، وحد أقصى بلغ حوالي ١٠٨.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٣، بمتوسط بلغ حوالي ٤٣.٣٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام للميزان التجاري لقطر خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١٣.٤٪ خلال نفس الفترة

وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٥٨.٥٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٥٩٪ من التغيرات التي تحدث للميزان التجاري القطري كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 2.055 + 0.134\ T_i}$$
$$\mathbf{(6.89)^{**} \quad (5.13)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (26.33)^{**} \qquad R^{-2} = 0.585}$$

كما تشير بيانات الجدول أن نسبة تغطية الصادرات للواردات لدولة قطر تراوحت بين جد أدنى بلغ حوالي ١٧٩.٣٪ في عام ٢٠٠٧، وحد أقصى بلغ حوالي ٥٠٩.٩٪ في عام ٢٠١٢، بمتوسط هندسي بلغ حوالي ٢٧٨.٨٪ خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لنسبة تغطية الصادرات للواردات لدولة قطر خلال فترة الدراسة تبين عدم ثبوت معنوية هذا المتغير.

مما سبق يتبين أن الميزان التجاري لقطر يحقق فائض خلال فترة الدراسة مع ملاحظة معدل نمو صادراتها يفوق معدل نمو وارداتها خلال نفس الفترة.

٦- تطور التجارة الخارجية لدولة سلطنة عمان وأهميتها النسبية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من (٢٠٠١- ٢٠١٩):

باستعراض البيانات الواردة بجدول رقم (٧) تبين أن إجمالي قيمة صادرات سلطنة عمان تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١١.١ مليار دولار تمثل نحو ٧.٧٠٪ من إجمالي صادرت مجلس التعاون في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٤١.٨ مليار دولار تمثل نحو ٢٣.١٥٪ من إجمالي صادرت مجلس التعاون في عام ٢٠١٩، بمتوسط بلغ حوالي ٤٢.١١ مليار دولار تمثل نحو ٦.٤٥٪ من متوسط إجمالي صادرت مجلس التعاون خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة صادرات سلطنة عمان خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٨.٣٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٦٤.٢٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٦٤٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة صادرات سلطنة عمان كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 2.519 + 0.083\ T_i}$$
$$\mathbf{(15.71)^{**} \quad (5.61)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (31.47)^{**} \qquad R^{-2} = 0.642}$$

كما تبين أن إجمالي قيمة واردات سلطنة عمان تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٥.٨ مليار دولار تمثل نحو ٧.١٢٪ من إجمالي واردات مجلس التعاون في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ١٤٤.٣ مليار دولار تمثل نحو ٢٢.٦٣٪ من إجمالي واردات مجلس التعاون في عام ٢٠١٩، بمتوسط

بلغ حوالي ٢٥.٧ مليار دولار تمثل نحو ٦.٩٨٪ من متوسط إجمالي واردات مجلس التعاون خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة واردات سلطنة عمان خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١٢.٠٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٧٦.٩٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٧٧٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة واردات سلطنة عمان كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 1.713 + 0.120\ T_i}$$
$$\mathbf{(9.75)^{**}\quad (7.81)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (61.02)^{**}\qquad R^{-2} = 0.769}$$

واتضح أن إجمالي قيمة التبادل التجاري لسلطنة عمان تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 16.9 مليار دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٣٨٦.١ مليار دولار في عام ٢٠١٩، بمتوسط بلغ حوالي ٦٧.٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة التبادل التجاري لسلطنة عمان خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١١.١٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٧٠٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٧٠٪ من التغيرات التي تحدث لإجمالي قيمة التبادل التجاري لسلطنة عمان كما يتضح من المعادلة التالية:

جدول (٧): مؤشرات التجارة الخارجية لدولة سلطنة عمان خلال الفترة (٢٠٠١–٢٠١٩).القيمة بالمليار دولار

السنوات	صادرات	واردات	إجمالي التبادل التجاري	الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات
2001	11.1	5.8	16.9	5.3	191.0
2002	11.2	6.0	17.2	5.2	187.1
2003	12.2	6.8	19.0	5.4	179.3
2004	13.4	8.8	22.2	4.6	152.1
2005	18.7	9.0	27.7	9.7	208.4
2006	21.6	11.0	32.6	10.5	195.6
2007	24.7	16.0	40.7	8.7	154.1
2008	37.7	22.9	60.6	14.8	164.5
2009	27.7	17.9	45.5	9.8	154.9
2010	36.6	19.8	56.4	16.8	185.1
2011	47.1	23.6	70.7	23.5	199.4
2012	52.1	28.1	80.3	24.0	185.4
2013	54.5	34.3	88.8	20.2	158.7
2014	53.2	29.3	82.5	23.9	181.6
2015	31.9	29.0	60.9	2.9	110.1
2016	30.0	23.1	53.2	6.9	129.7

2017	32.9	26.4	59.3	6.5	124.5
2018	41.8	25.8	67.5	16.0	162.1
2019	241.8	144.3	386.1	97.5	167.5
متوسط	42.11	25.7	67.80	16.43	165.8

المصدر: Trade statistics for international business development Trade map

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 2.787 + 0.111\ T_i}$$
$$\mathbf{(32.62)^{**} \quad (7.80)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (43.06)^{**} \qquad R^{-2} = 0.700}$$

كما اتضح أن الميزان التجاري لسلطنة عمان تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وحد أقصى بلغ حوالي ٩٧.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٩، بمتوسط بلغ حوالي ١٦.٤٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام للميزان التجاري لسلطنة عمان خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠٥٪ بلغ نحو ٧.١٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ١٩.٥٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٢٠٪ من التغيرات التي تحدث للميزان التجاري العماني كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 1.702 + 0.071\ T_i}$$
$$\mathbf{(4.86)^{**} \quad (2.32)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (5.36)^{*} \qquad R^{-2} = 0.195}$$

كما تشير بيانات الجدول أن نسبة تغطية الصادرات للواردات لدولة سلطنة عمان تراوحت بين جد أدنى بلغ حوالي ١١٠.١٪ في عام ٢٠١٥، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٠٨.٤٪ في عام ٢٠١٢، بمتوسط هندسي بلغ حوالي ٢٤٩.٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لنسبة تغطية الصادرات للواردات لدولة سلطنة عمان خلال فترة الدراسة تبين أنه انخفض بمعدل انخفاض سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠٥٪ بلغ نحو ١.٥٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٢١.٦٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٢٢٪ من التغيرات التي تحدث للميزان التجاري العماني كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 5.264 - 0.015\ T_i}$$
$$\mathbf{(73.43)^{**} \quad (-2.44)^{*}}$$
$$\mathbf{F = (5.36)^{*} \qquad R^{-2} = 0.216}$$

مما سبق يتبين أن الميزان التجاري لسلطنة عمان يحقق فائض خلال فترة الدراسة مع ملاحظة معدل نمو صادراتها يفوق معدل نمو وارداتها خلال نفس الفترة.

يتضح من العرض السابق أن دولة البحرين هي الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي التي حقق ميزانها التجاري عجزاً في بعض فترات الدراسة، كما أمكن ترتيب دول مجلس التعاون من حيث

معدل نمو الصادرات، حيث جاءت دولة قطر في المرتبة الأولى بمعدل نمو لصادراتها بلغ نحو ١٢.٨٪، بينما بلغ معدل نمو وارداتها نحو ١١.٥٪ بفارق بيين المعدلين بلغ حوالي ١.٣٪ لصالح نمو الصادرات، يليها في المرتبة الثانية الإمارات بمعدل نمو لصادراتها بلغ نحو ١١.٦٪، بينما بلغ معدل نمو وارداتها نحو ١١.٩٪ بفارق بيين المعدلين بلغ حوالي ٠.٣٪ لصالح نمو الواردات، وجاءت سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بمعدل نمو لصادراتها بلغ نحو ٨.٣٪، بينما بلغ معدل نمو وارداتها نحو ١٢٪ بفارق بيين المعدلين بلغ حوالي ٣.٧٪ لصالح نمو الواردات، يليها في الترتيب الكويت بمعدل نمو لصادراتها بلغ نحو ٧.٣٪، بينما بلغ معدل نمو وارداتها نحو ٧.٩٪ بفارق بيين المعدلين بلغ حوالي ٠.٦٪ لصالح نمو الواردات، يلي ذلك في الترتيب السعودية بمعدل نمو لصادراتها بلغ نحو ٦.٤٪، بينما بلغ معدل نمو وارداتها نحو ٩.٢٪ بفارق بيين المعدلين بلغ حوالي ٢.٨٪ لصالح نمو الواردات، وأخيراً جاءت البحرين بمعدل نمو لصادراتها بلغ نحو ٥.١٪، بينما بلغ معدل نمو وارداتها نحو ٦.٨٪ بفارق بيين المعدلين بلغ حوالي ١.٧٪ لصالح نمو الواردات

ثانياً:دراسة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من (٢٠٠١– ٢٠١٩):

سوف يتم دراسة تطور التجارة البينية للسعودية والكويت مع دول مجلس التعاون الخليجي.

١–التجارة البينية للسعودية مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (٢٠٠١– ٢٠١٩):

أ) صادرات السعودية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الدراسة:

من خلال استعراض البيانات الواردة بجدول رقم (٨) أن قيمة إجمالي صادرات السعودية للإمارات تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٨٥٧.٩٥ مليون دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٨.١٣ مليار دولار في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ حوالي ٤.٤٩ مليار دولار خلال فترة الدراسة، تمثل نحو ٥٢.٤٪ من متوسط إجمالي صادرات السعودية للإمارات في نفس الفترة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لصادرات السعودية للإمارات خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١٠.٦٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٧٤.٦٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٧٥٪ من التغيرات التي تحدث لصادرات السعودية للإمارات كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 14.08 + 0.106\ T_i}$$
$$\mathbf{(85.53)^{**} \quad (7.34)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (53.86)^{**} \qquad R^{-2} = 0.746}$$

كما تبين أن قيمة إجمالي صادرات السعودية للكويت تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٣٧٧.٩٨ مليون دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٢.٠٩ مليار دولار في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ حوالي ١.٣٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة، تمثل نحو ١٥.٨٥٪ من متوسط إجمالي صادرات السعودية للكويت في نفس الفترة.

جدول (٨) صادرات السعودية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (٢٠٠١–٢٠١٩). القيمة ألف دولار

السنوات	الإمارات	الكويت	البحرين	قطر	عمان	جملة الصادرات
2001	857954	377980	117003	170833	134045	1657815
2002	885229	500980	280509	226251	172024	2064993
2003	1575836	746727	426608	335791	259130	3344092
2004	1969574	1029670	504263	477505	236449	4217461
2005	2263893	1125644	683780	663911	351927	5089155
2006	3260109	1246751	918156	978323	373357	6776696
2007	4432199	1477373	1152368	1402493	443093	8907526
2008	4585692	1453584	1428018	1549853	655017	9672164
2009	4671599	1271482	1303199	1804581	549979	9600840
2010	3880078	1340628	1218997	1400747	574076	8414526
2011	5140912	1543052	1233372	1364886	772012	10054234
2012	5529457	1578475	1445106	1393093	882193	10828324
2013	6386107	1590387	1536652	1474441	895663	11883250
2014	6308860	1502417	1582351	1511711	900806	11806145
2015	6773448	1573981	1534360	1622543	881441	12385773
2016	6566824	1758280	1550426	1657750	797977	12331257
2017	7686831	1959126	1576060	620382	960889	12803288
2018	8131945	2085817	1839745	45	1062835	13120387
2019	4376651	1623893	883169	1	827670	7711384
متوسط	4488589.4	1357170.9	1116533.8	981849.5	617399.1	8561542.6

المصدر: Trade statistics for international business development Trade map

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لصادرات السعودية للكويت خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٦.٦٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٦٨.١٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٦٨٪ من التغيرات التي تحدث لصادرات السعودية للكويت كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 14.08 + 0.106\ T_i}$$

$$\mathbf{(85.53)^{**} \quad (7.34)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (39.49)^{**} \qquad R^{-2} = 0.681}$$

وقد اتضح أن قيمة إجمالي صادرات السعودية للبحرين تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 117 مليون دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ١.٨٤ مليار دولار في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ حوالي ١.١ مليار دولار خلال فترة الدراسة، تمثل نحو ١٣.٠٤٪ من متوسط إجمالي صادرات السعودية للبحرين في نفس الفترة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لصادرات السعودية للبحرين خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١٠.٦٪ خلال نفس

الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٥٧.٢٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٥٧٪ من التغيرات التي تحدث لصادرات السعودية للبحرين كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 12.77 + 0.099\ T_i}$$
$$\mathbf{(56.88)^{**} \quad (5.00)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (25.06)^{**} \qquad R^{-2} = 0.572}$$

وتبين أن قيمة إجمالي صادرات السعودية لقطر تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ألف دولار فقط في عام ٢٠١٩، وحد أقصى بلغ حوالي ١.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، بمتوسط بلغ حوالي ٩٨١.٨٥ مليون دولار خلال فترة الدراسة، تمثل نحو ١١.٤٧٪ من متوسط إجمالي صادرات السعودية لقطر في نفس الفترة.، وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لصادرات السعودية لقطر خلال فترة الدراسة تبين عدم معنوية هذا المتغير

واتضح أن قيمة إجمالي صادرات السعودية لعمان تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 134 مليون دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ١.٠٦ مليار دولار في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ حوالي ٦١٧.٤ مليون دولار خلال فترة الدراسة، تمثل نحو ٧.٢١٪ من متوسط إجمالي صادرات السعودية لعمان في نفس الفترة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لصادرات السعودية لعمان خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١٠.٣٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٨٣.٧٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٨٤٪ من التغيرات التي تحدث لصادرات السعودية لعمان كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 12.15 + 0.103\ T_i}$$
$$\mathbf{(100.3)^{**} \quad (9.67)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (93.56)^{**} \qquad R^{-2} = 0.837}$$

ومما سبق يتضح أن صادرات السعودية لدول مجلس التعاون تتركز في دولة الإمارات بنسبة تقدر بنحو ٥٢.٤٪ خلال فترة الدراسة.

ب) واردات السعودية من دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الدراسة:

من خلال استعراض البيانات الواردة بجدول رقم (٩) أن قيمة إجمالي واردات السعودية للإمارات تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٥٩٤.٧٥ مليون دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ١٢.٠٨ مليار دولار في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ حوالي ٤.٩ مليار دولار خلال فترة الدراسة، تمثل نحو ٦٦.٥٪ من متوسط إجمالي واردات السعودية من الإمارات في نفس الفترة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لواردات السعودية من الإمارات خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١٦.٦٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٩٤.٥٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٩٥٪ من التغيرات التي تحدث لواردات السعودية من الإمارات كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 13.38 + 0.166\ T_i}$$

$$\mathbf{(124.3)^{**} \quad (17.59)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (309.5)^{**} \qquad R^{-2} = 0.945}$$

كما تبين أن قيمة إجمالي واردات السعودية للكويت تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٩٩.٤ مليون دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٥١٨.٧ مليون دولار في عام ٢٠١٩، بمتوسط بلغ حوالي ٣٢٧.٧ مليون دولار خلال فترة الدراسة، تمثل نحو ٤.٤٥٪ من متوسط إجمالي واردات السعودية من الكويت في نفس الفترة.

جدول (٩): واردات السعودية من دول مجلس التعاون خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٩). القيمة ألف دولار

السنوات	الإمارات	الكويت	البحرين	قطر	عمان	جملة الواردات
2001	594753	99436	191464	133387	128437	1147477
2002	777295	114360	267126	142980	111540	1413301
2003	924951	122808	257708	167264	146134	1618865
2004	1158354	207614	494811	186162	153288	2200229
2005	1502702	210672	564029	125237	235017	2637657
2006	1861951	212401	681351	210127	224230	3190060
2007	2197846	210694	822296	250702	286884	3768422
2008	2820259	297225	1171753	124532	463809	4877578
2009	2827554	280088	932339	174994	381212	4596187
2010	3730914	358950	1068087	247225	462517	5867693
2011	5393681	442965	1264504	475601	897767	8474518
2012	6449807	401048	1321916	601195	1458021	10231987
2013	8457173	487570	1685368	633442	1562126	12825679
2014	8204377	511894	1926747	558763	1442755	12644536
2015	8626872	477040	1926354	468499	1169174	12667939
2016	6929715	426600	1345550	318817	1015681	10036363
2017	8215702	429266	1307668	178555	1299394	11430585
2018	12080285	417458	1555360	3	1779601	15832707
2019	10364589	518706	1711676	8	1883991	14478970
متوسط	4900988.4	327726.1	1078742.5	263025.9	794819.9	7365302.8

المصدر: Trade statistics for international business development Trade map

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لواردات السعودية من الكويت خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٨.٧٪ خلال نفس

الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٨٣.٢٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٨٣٪ من التغيرات التي تحدث لواردات السعودية من الكويت كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 11.72 + 0.087\ T_i}$$
$$\mathbf{(112.3)^{**} \quad (9.49)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (89.96)^{**} \qquad R^{-2} = 0.681}$$

وقد اتضح أن قيمة إجمالي واردات السعودية من البحرين تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 191.5 مليون دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ١.٩٣ مليار دولار في عام ٢٠١٤، بمتوسط بلغ حوالي ١.٠٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، تمثل نحو ١٤.٦٥٪ من متوسط إجمالي واردات السعودية من البحرين في نفس الفترة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام واردات السعودية من البحرين خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١١.٣٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٧٨.٩٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٧٩٪ من التغيرات التي تحدث لواردات السعودية من البحرين كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 12.58 + 0.113\ T_i}$$
$$\mathbf{(80.96)^{**} \quad (8.26)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (68.28)^{**} \qquad R^{-2} = 0.789}$$

وتبين أن قيمة إجمالي واردات السعودية لقطر تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ثلاثة آلاف دولار فقط في عام ٢٠١٨، وحد أقصى بلغ حوالي ٦٣٣.٤ ألف دولار في عام ٢٠١٣، بمتوسط بلغ حوالي ٢٦٣ مليون دولار خلال فترة الدراسة، تمثل نحو ٣.٥٧٪ من متوسط إجمالي واردات السعودية من قطر في نفس الفترة.، وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لواردات السعودية لقطر خلال فترة الدراسة تبين عدم معنوية هذا المتغير

واتضح أن قيمة إجمالي واردات السعودية من عمان تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 111.5 مليون دولار في عام ٢٠٠٢، وحد أقصى بلغ حوالي ١٨٨.٤ مليون دولار في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ حوالي ٧٩٤.٨ مليون دولار خلال فترة الدراسة، تمثل نحو ١٠.٧٩٪ من متوسط إجمالي واردات السعودية من عمان في نفس الفترة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لواردات السعودية من عمان خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١٧٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٩٠.٨٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٩١٪ من التغيرات التي تحدث لواردات السعودية من عمان كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 11.487 + 0.170\ T_i}$$

(79.24) **(13.34)****

F =(177.94) ** R^{-2}=0.908

ومما سبق يتضح أن واردات السعودية من دول مجلس التعاون تتركز في دولة الإمارات بنسبة تقدر بنحو ٦٦.٥٪ خلال فترة الدراسة.

٢-التجارة البينية للكويت مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠١٩):

أ) صادرات الكويت لدول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الدراسة:

من خلال استعراض البيانات الواردة بجدول رقم (١٠) أن قيمة إجمالي صادرات الكويت للسعودية تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١٦٣.٩ مليون دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٨٥١.٠٩ مليون دولار في عام ٢٠١٥، بمتوسط بلغ حوالي ٤٨٩.٩٢ مليون دولار خلال فترة الدراسة، تمثل نحو ٣٥.٩٢٪ من متوسط إجمالي صادرات الكويت للسعودية في نفس الفترة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لصادرات الكويت للسعودية خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٨.٦٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٨٠.٦٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٨١٪ من التغيرات التي تحدث لصادرات الكويت للسعودية كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 12.12 + 0.086\ T_i}$$

(107.1) **(8.70)****

F =(75.73) ** R^{-2}=0.806

كما تبين أن قيمة إجمالي صادرات الكويت للإمارات تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١٢٩.٦ مليون دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٨٣٩.٢ مليون دولار في عام ٢٠١٤، بمتوسط بلغ حوالي ٥٢٩.٥ مليون دولار خلال فترة الدراسة، تمثل نحو ٣٨.٨٢٪ من متوسط إجمالي صادرات الكويت للإمارات في نفس الفترة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لصادرات الكويت للإمارات خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٩.٤٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٦٥.٥٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٦٦٪ من التغيرات التي تحدث لصادرات الكويت للإمارات كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 12.09 + 0.094\ T_i}$$

(67.17) **(5.93)****

F =(35.14) ** R^{-2}=0.655

وقد اتضح أن قيمة إجمالي صادرات الكويت للبحرين تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 25.2 مليون دولار في عام ٢٠٠٢، وحد أقصى بلغ حوالي ١٦٨.٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٨، بمتوسط بلغ

حوالي ٨٢.٨٨ مليون دولار خلال فترة الدراسة، تمثل نحو ٦.٠٨٪ من متوسط إجمالي صادرات الكويت للبحرين في نفس الفترة.

جدول (١٠):صادرات الكويت لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٩). القيمة ألف دولار

السنوات	السعودية	الإمارات	البحرين	قطر	عمان	جملة الصادرات
2001	163890	129632	25982	22628	22362	364494
2002	172571	137905	25212	36595	21523	393806
2003	229227	166870	41902	32366	18524	488889
2004	207172	191596	35731	33802	21012	489313
2005	267021	268058	45012	81447	23159	684695.5
2006	326869	344520	54293	129091	25305	880078
2007	333568	523183	88875	198372	44874	1188872
2008	425638	691193	168603	208405	59783	1553622
2009	441071	585164	143408	147036	65652	1382331
2010	490151	606983	103596	125890	83994	1410614
2011	688450	686083	82962	142558	82770	1682823
2012	705290	731615	112954	168220	188938	1907017
2013	695572	834735	96114	161413	128698	1916532
2014	745802	839234	97527	197875	107845	1988283
2015	851094	818592	118202	238773	87528	2114189
2016	700269	548306	105544	175286	144907	1674312
2017	657547	589499	86166	358143	194638	1885993
2018	548734	797857	75856	428822	200880	2052149
2019	658490	569836	66838	359563	204234	1858961
متوسط	489917.1	529519.0	82883.0	170857.1	90875.0	1364051.2

المصدر: Trade statistics for international business development Trade map

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لصادرات الكويت للبحرين خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٦.١٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٣٥.٩٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٣٦٪ من التغيرات التي تحدث لصادرات الكويت للبحرين كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 10.59 + 0.061\ T_i}$$
$$\mathbf{(50.41)^{**} \quad (3.33)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (11.06)^{**} \qquad R^{-2} = 0.359}$$

وتبين أن قيمة إجمالي صادرات الكويت لقطر تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٢٢.٦ مليون دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٤٢٨.٨ مليون دولار في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ حوالي ١٧٠.٩ مليون دولار خلال فترة الدراسة، تمثل نحو ١٢.٥٣٪ من متوسط إجمالي صادرات الكويت لقطر في نفس الفترة.، وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لصادرات الكويت لقطر خلال فترة الدراسة تبين أنه

ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١٣.٦٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٧٧.٦٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٧٨٪ من التغيرات التي تحدث لصادرات الكويت لقطر كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 10.41 + 0.136\ T_i}$$
$$\mathbf{(53.63)^{**} \quad (7.96)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (63.41)^{**} \qquad R^{-2} = 0.776}$$

واتضح أن قيمة إجمالي صادرات الكويت لعمان تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 18.5 مليون دولار في عام ٢٠٠٣، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٠٤.٢ مليون دولار في عام ٢٠١٩، بمتوسط بلغ حوالي ٦١٧.٤ مليون دولار خلال فترة الدراسة، تمثل نحو ٦.٦٦٪ من متوسط إجمالي صادرات الكويت لعمان في نفس الفترة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لصادرات الكويت لعمان خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١٤.٧٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٨٨.٩٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٨٩٪ من التغيرات التي تحدث لصادرات الكويت لعمان كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 9.62 + 0.147\ T_i}$$
$$\mathbf{(69.18)^{**} \quad (12.08)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (145.8)^{**} \qquad R^{-2} = 0.889}$$

ومما سبق يتضح أن صادرات الكويت لدول مجلس التعاون تتركز في دولة الإمارات بنسبة تقدر بنحو ٣٨.٨٪ خلال فترة الدراسة.

ب) واردات الكويت من دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الدراسة:

من خلال استعراض البيانات الواردة بجدول رقم (١١) أن قيمة إجمالي واردات الكويت من السعودية تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٥٠٨.٧ مليون دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٢.٠٨ مليار دولار في عام ٢٠١٩، بمتوسط بلغ حوالي ١.٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، تمثل نحو ٣٩.٤٪ من متوسط إجمالي واردات الكويت من السعودية في نفس الفترة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لواردات الكويت من السعودية خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٦.٠٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٧٧.٤٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٧٧٪ من التغيرات التي تحدث لواردات الكويت من السعودية كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 13.45 + 0.060\ T_i}$$
$$\mathbf{(156.4)^{**} \quad (7.92)^{**}}$$
$$\mathbf{F = (62.65)^{**} \qquad R^{-2} = 0.774}$$

كما تبين أن قيمة إجمالي واردات الكويت من الإمارات تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٢٨٢.١ مليون دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.١ مليار دولار في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ حوالي ١.٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة، تمثل نحو ٤٧.٥٤٪ من متوسط إجمالي واردات الكويت من الإمارات في نفس الفترة.

جدول (١١): واردات الكويت من دول مجلس التعاون خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٩). القيمة ألف دولار

السنوات	السعودية	الإمارات	البحرين	قطر	عمان	جملة الواردات
2001	508699	282110	46775	15147	25517	878248
2002	581207	317474	46498	15939	28051	989169
2003	745754	408690	51879	11990	40200	1258513
2004	1000545	567106	59358	12167	46339	1685515
2005	1184753	734360	85322	13392	59222	2077047
2006	1368960	901613	111285	14617	72104	2468579
2007	1288274	786074	89961	31280	89753	2285342
2008	1393285	982276	136843	50219	101028	2663651
2009	1205163	868166	100386	33041	74620	2281376
2010	1202288	1010668	135139	89781	90619	2528495
2011	1442332	1602826	143399	163152	304075	3655784
2012	1434656	1979933	147191	154278	226178	3942236
2013	1404892	2573552	175550	130389	502586	4786969
2014	1570292	2952717	269219	113673	494609	5400510
2015	1581846	2976211	416438	104247	243009	5321751
2016	1521868	2807709	306567	93443	213632	4943219
2017	1835625	2928613	303475	51856	226587	5346156
2018	2042104	3099987	770210	50819	261427	6224547
2019	2075505	2821390	462199	61216	214158	5634468
متوسط	1336213.0	1610603.9	203036.5	63718.2	174406.0	3387977.6

المصدر: Trade statistics for international business development Trade map

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لواردات الكويت من الإمارات خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١٤٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٩٢.٧٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٩٣٪ من التغيرات التي تحدث لواردات الكويت من الإمارات كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 12.62 + 0.140\ T_i}$$

$$\mathbf{(119.9)^{**} \quad (15.14)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (229.2)^{**} \qquad R^{-2} = 0.927}$$

وقد اتضح أن قيمة إجمالي واردات الكويت من البحرين تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 46.5 مليون دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٧٧٠.٢ مليون دولار في عام ٢٠١٨، بمتوسط بلغ حوالي ٢٠٣ مليون دولار خلال فترة الدراسة، تمثل نحو ٥.٩٩٪ من متوسط إجمالي واردات الكويت من البحرين في نفس الفترة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام واردات الكويت من البحرين خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١٣.٩٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٩٢.٠٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٩٢٪ من التغيرات التي تحدث لواردات الكويت من البحرين كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 10.51 + 0.139\ T_i}$$

$$\mathbf{(95.70)^{**} \quad (14.44)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (208.6)^{**} \qquad R^{-2} = 0.920}$$

وتبين أن قيمة إجمالي واردات الكويت من قطر تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١١.٩٩ ألف دولار في عام ٢٠٠٣، وحد أقصى بلغ حوالي ١٦٣.٢ مليون دولار في عام ٢٠١١، بمتوسط بلغ حوالي ٦٣.٧ مليون دولار خلال فترة الدراسة، تمثل نحو ١.٨٨٪ من متوسط إجمالي واردات الكويت من قطر في نفس الفترة.، وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لواردات الكويت من قطر خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١٢.٤٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٥٣.٦٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٥٤٪ من التغيرات التي تحدث لواردات الكويت من قطر كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 9.54 + 0.124\ T_i}$$

$$\mathbf{(31.11)^{**} \quad (4.67)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (21.79)^{**} \qquad R^{-2} = 0.536}$$

واتضح أن قيمة إجمالي واردات الكويت من عمان تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 25.5 مليون دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ حوالي ٥٠٢.٦ مليون دولار في عام ٢٠١٣، بمتوسط بلغ حوالي ١٧٤.٤ مليون دولار خلال فترة الدراسة، تمثل نحو ٥.١٥٪ من متوسط إجمالي واردات الكويت من عمان في نفس الفترة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لواردات الكويت من عمان خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ١٤.٢٪ خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي ٧٤.٣٪ مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٧٤٪ من التغيرات التي تحدث لواردات الكويت من عمان كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 10.28 + 0.142\ T_i}$$

$$\mathbf{(46.08)^{**} \quad (7.28)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (53.03)^{**} \qquad R^{-2} = 0.743}$$

ومما سبق يتضح أن واردات الكويت من دول مجلس التعاون تتركز في دولة الإمارات بنسبة تقدر بنحو ٤٧.٥٤٪ خلال فترة الدراسة.

الملخص

حدث تحسن طفيف في نمو اقتصاد مجلس التعاون الخليجي في عامي 2018 م و 2019م نتيجة التزام دول مجلس التعاون بخفض الإنتاج ضمن اتفاق منظمة أوبك والمنتجين المستقلين لدعم أسعار النفط في الأسواق العالمية، وعليه سيعتمد نمو الاقتصاد في مجلس التعاون بشكل أساسي على القطاعات غير النفطية خلال الفترة القادمة.، وفي المقابل سيشكل إرتفاع أسعار الفائدة وزيادة تكاليف الاقتراض بالنسبة للمسهلكين والشركات، مع إنخفاض مستويات الإستهلاك والاستثمار والنشاط التجاري في إضافة المزيد من الضغوط على الأداء الاقتصادي .

واستهدف البحث التعرف على أثر الخدمات اللوجستية في دول مجلس التعاون الخليجى على التجارة البينية لدول مجلس التعاون.، واعتمد البحث على اسلوب الاقتصاد الوصفي والقياسي من خلال استخدام تحليل الانحدار البسيط وتقدير معدلات النمو.، كما اعتمد البحث للحصوال على البيانات على المنظمة العالمية للتجارة، البنك الدولي، وبعض الدراسات والكتب ذات الصلة بموضوع البحث بالإضافة شبكة المعلومات الدولية.

أهم نتائج البحث:

١- يتبين أن الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة يحقق فائض خلال فترة الدراسة على الرغم من انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات لدول مجلس التعاون، نتيجة نمو صادرات دول مجلس التعاون بمعدل أقل من معدل نمو واردت دول مجلس التعاون خلال نفس الفترة.

٢- يحقق الميزان التجاري للسعودية فائض خلال فترة الدراسة على الرغم من انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات لدول مجلس التعاون نظراً لزيادة صادراتها بمعدل نمو أقل من معدل

نمو وارداتها خلال نفس الفترة. ، كما حقق الميزان التجاري للإمارات فائض خلال فترة الدراسة علماً بأن صادراتها تزداد بمعدل نمو يقترب كثيراً من معدل نمو وارداتها خلال نفس الفترة.

٣- حقق الميزان التجاري للكويت فائض خلال فترة الدراسة مع ملاحظة معدل نمو صادراتها يقترب كثيراً من معدل نمو وارداتها خلال نفس الفترة.

٤- حقق الميزان التجاري للبحرين فائضاً في بعض السنوات، وحقق عجزاً في أغلب السنوات موضع الدراسة نتيجة انخفاض قيمة صادراتها عن قيمة وارداتها في تلك السنوات.

٥- حقق الميزان التجاري لقطر فائض خلال فترة الدراسة مع ملاحظة معدل نمو صادراتها يفوق معدل نمو وارداتها خلال نفس الفترة.

٦- يحقق الميزان التجاري لسلطنة عمان فائض خلال فترة الدراسة مع ملاحظة معدل نمو صادراتها يفوق معدل نمو وارداتها خلال نفس الفترة.

٧- يتضح أن صادرات وواردات السعودية من دول مجلس التعاون تتركز في دولة الإمارات بنسبة كبيرة خلال فترة الدراسة.

٨- صادرات وواردات الكويت لدول مجلس التعاون تتركز في دولة الإمارات بنسبة خلال فترة الدراسة.

المراجع

- أيمن النحراوي، لوجستيات التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، عام ٢٠٠٩ ، ص ٣٨٧.
- عبد القادر فتحي لاشين ، المفاهيم الحديثة في إدارة خدمات النقل واللوجستيات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، الطبعة الثانية، عام ٢٠٠٩ ، ص ٢٨.

- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الاسكندرية، عام ٢٠٠٥ ، ص ١٢٥.
- موقع البنك الدولي https://www.massira